مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (05) / العـدد: (01)، (2021) ص 106 - 121

الآثار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لجائحة كورونا بالمغرب: مساهمة في تصور النموذج التنموي الجديد

The economic, social and psychological impacts of the Corona pandemic in Morocco: a contribution to the perception of the new development model

يوسف عاشي [1*]، أسام كناش [2]

[1] جامعة مولاي اسماعيل مكناس، (المغرب)، youssefachi1992@gmail.com

[2] جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس، (المغرب)، oussamgy@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2020/11/19 تاريخ قبول النشر: 2020/12/16 تاريخ النشر: 2021/ 06/07

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى مقاربة موضوع تجليات انتشار وباء كوفيد 19 في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، وفي مستوياتها المجالية من خلال تتبع انتشار الوباء عبر الزمان والمجال، والكشف عن وضعية المواطنين الاقتصادية ومدى تأثرهم بالجائحة وأشكال تكيفهم مع، ويسعى إلى الإسهام بمقترحات عملية في تصور النموذج التنموي الجديد انطلاقا من الدروس المستخلصة من حالة الحجر الصحي نتيجة تفشي الوباء، وذلك اعتمادا على مقاربة إحصائية ترتكز على معطيات استمارة إلكترونية، لما تتيحه من إمكانيات فيما يخص سرعة جمع المعطيات، وكذا ملاءمتها لوضعية الحجر الصحي.

الكلمات مفتاحية: وباء كوفيد 19؛ النموذج التنموي الجديد؛ الاقتصاد الاجتماعي؛ الإدارة الرقمية.

Abstract:

This article approaches the topic of the manifestations of the spread of the epidemic Covid 19 in its social, economic and psychological dimensions, and in its domain levels by tracking the spread of the epidemic through time and field, and to reveal the economic status of citizens and the extent of their vulnerability and the forms of their adaptation to the pandemic. It also seeks to contribute practical proposals in visualizing the new development model based on lessons learned from the state of quarantine as a result of the epidemic, through a statistical approach based on the data of an electronic form, because of the capabilities it provides with regard to the speed of data collection, as well as its relevance to the quarantine situation.

Keywords: Epidemic of Covid 19; the New Development Model; the Social Economic; Digital Management.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يعيش العالم اليوم على إيقاع مختلف مرتبط بظرفية استثنائية في ظل ظهور وانتشار وباء كوفيد 19 أو ما يسمى بجائحة كورونا المستجد بالمفهوم التداولي للظاهرة، هذا الوباء الذي فرض على الدول كما على الشعوب إقامة جبرية كونية[1]. فمع الظهور المفاجئ لهذا الفيروس ستظهر معه أسئلة حارقة، ارتبطت في البداية بأصل ومنشأ الفيروس والمسؤول عنه وكيفية انتشاره، ثم أسئلة حول مصير العالم في ظل تزايد الضغط على القوى العظمى التي بدأت تبني تصورا لخسائرها المرتقبة، وصولا إلى السؤال الراهن حول تكييف نمط العيش والتعايش مع أزمة جائحة كورونا التي يبدو أنها ماتزال مستمرة.

وبالنسبة للمغرب، فقد سجل أول حالة له يوم 2 مارس 2020، ونظرا لموقعه المنفتح على أروبا، فقد عملت السلطات الحكومية منذ البداية على سن سياسة احترازية تجنبا لسنياريو أوروبا (إيطاليا، إسبانيا...) من خلال الإعلان عن حالة الطوارئ الصحية بشكل مبكر كسياسة وقائية استباقية تفاديا للأخطار الناجمة عن انتشار الوباء.

ترتب عن هذه الوضعية انخراط جميع الفعاليات وانطلاق مسلسل من الأبحاث حول سبل تكيف المجتمع مع الظرفية الراهنة المتسمة بانتشار فروس فتاك، وكذلك مع قرارات السلطات الحكومية القاضية بتطبيق الحجر الصحي كإجراء مرحلي لتدبير الظرفية العصيبة التي يشهدها العالم.

فتأثير الحجر الصحي على مختلف الفئات الاجتماعية يبدو متفاوتا وذلك حسب تراتبيتها وظروف عيشها وسكنها وطبيعة أسرتها. لكن يبدو أن الفئات الهشة أكثر تضررا من تطبيق الحجر الصحي، هذه الفئة التي تشتغل سواء في قطاعات اقتصادية مهيكلة أو غير مهيكلة والتي تأثر مدخولها بتداعيات الجائحة. كما أدى الهلع والارتباك المصاحبين لظهور وباء كورونا إلى الكشف عن عمق التضامن الاجتماعي. فبعد فرض الحجر الصحي ستظهر فئات عريضة تضامنا واسعا مع الأسر المعوزة والمتوقفة عن العمل على شكل مبادرات لأشخاص ذاتيين أو لهيئات وجمعيات، وذلك إلى حدود إحداث صندوق الدعم الخاص بجائحة كورونا كآلية لتقديم الدعم للفئات المتوقفة عن العمل.

ولقد رافق هذه الظرفية نقاش حول النموذج التنموي الجديد، خاصة وأن انتشار الجائحة قد كشف عن الهشاشة وانتشار الفقر والبطالة وأزمة السكن وأبان عن ضعف بعض القطاعات الحيوية وكذلك عن عدم وضوح الرؤية الاستراتيجية. فهي إذن محطة تاريخية لإعادة النظر في اختيارات النموذج التنموي الجديد وأولوياته، الذي يجب أن ينطلق من تشخيص الوضعية الراهنة المتسمة بالطوارئ كمدخل لبلورة نموذج تنموي يراعي جل الأبعاد ويأخذ بعين الاعتبار ما تم استنتاجه في الوضعية الراهنة خاصة مسألة الفوارق الاجتماعية والاختلالات المجالية.

أمام هذه الوضعية الاستثنائية وفي ظل تزايد تأثيرات الحجر الصحي وما بعده على الحياة اليومية للمواطنين، وسعيا لفهم أعمق لتداعيات الجائحة على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، ومن أجل الإسهام في تصور النموذج التنموي الجديد، سنحاول أن نجيب على التساؤلات التالية:

- ✓ كيف حاول المغاربة التعامل مع الظرفية الاستثنائية والتكيف مع إجراءات الحجر الصحي ؟
- ✓ ما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من تفشي وباء كوفيد 19 والحجر الصحي ؟
- ✓ كيف يمكن لجائحة كوفيد 19 أن تساهم في إعادة تحديد أولويات النموذج التنموي الجديد ؟

لمقاربة هذا الإشكال، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي المقارن، وذلك لرصد ردود فعل المغاربة، وكيفية تعاملهم مع مرحلة الحجر الصحي، وأشكال تكيفهم مع نمط العيش الذي فرضته ظروف الجائحة، وذلك من خلال ملء استمارة إلكترونية لما تتيحه من إمكانيات فيما يخص سرعة جمع المعطيات، وكذا ملاءمتها لوضعية الصحي.

كما تم الاعتماد على البلاغات الصحفية الصادرة عن مختلف الوزرات في إطار تتبع الحالة الوبائية بالمغرب، إضافة إلى تقارير المندوبية السامية للتخطيط، واستعننا كذلك ببعض الأبحاث والدارسات الصادرة في هذا الشأن، وذلك من أجل مقاربة شمولية للموضوع.

واعتمدنا في هذه الدراسة على عينة تمثيلية مكونة من 520 مبحوثا من مختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية والمهنية والعمرية للمغاربة، في المجالين الحضري والقروي، حيث شملت هذه العينة 71.7 ٪ من السكان الحضريين و 28.3 ٪ من القرويين، تمثل فيها نسبة الإناث 25.6 ٪.

2. تشخيص آثار الجائحة على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للمغاربة

1.2 الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن انتشار وباء كورونا

لا شك أن انتشار وباء كوفيد 19 قد أثر بشكل كبير على المنظومة الاقتصادية الوطنية، حيث أغلقت 6300 مقاولة أبوابها بشكل نهائي، وتوقفت 135000 مقاولة بشكل مؤقت، وبحكم أن النسيج الاقتصادي الوطني يتكون أساسا من المقاولات الصغرى والمتوسطة، فإن الجائحة أرغمت حوالي 98 ٪ من المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا على وقف أنشطتها بصفة مؤقتة أو نهائية، منها 72 ٪ من المقاولات الصغيرة جدا و26 ٪ من المقاولات الصغرى والمتوسطة[2]. مما أدى إلى تراجع الاستثمارات والصادرات وانهيار أرقام المعاملات والقيمة المضافة. نتج عن ذلك تسريح أزيد من 950000 مستخدم[3] وعامل، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على وضعية الأسر الاجتماعية والنفسية.

ولقد شرع المغرب في وقت مبكر لإحداث الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا "كوفيد 19" كآلية لدعم المتضررين من تداعيات الأزمة وفق شروط معينة، خاصة الفئات الهشة التي توقفت عن العمل ولا تتوفر على أي حماية اجتماعية، مع العلم أن عدد المشتغلين بالقطاع غير المهيكل يقدر بـ 4.3 مليون شخص[4]. والحال أن حدة التفاوتات وأعداد الفئات الهشة التي يعرفها المغرب تجعل معظم المغاربة عاجزين عن مواجهة أي أزمة محتملة، وهذا ما ظهر جليا لحظة زمن الوباء[5].

مبيان رقم 1: نسبة المسجلين بالضمان الاجتماعي أو التعاضدية أو المتوفرين على بطاقة الراميد RAMED

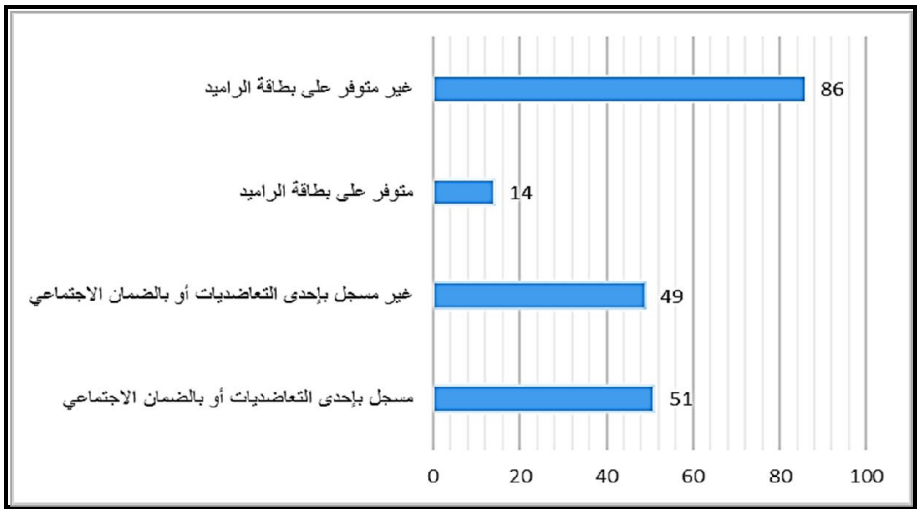

المصدر: البحث الميداني، ماي، 2020.

يبدو من خلال (المبيان رقم 1) أهمية المسجلين سواء بإحدى التعاضديات أو بصندوق الضمان الاجتماعي الذين تتجاوز نسبتهم 50 ٪ سواء من المشتغلين بالقطاع العام أو الخاص، لكن ما يثير الانتباه هو وجود فئة غير مسجلة سواء بالضمان الاجتماعي أو بإحدى التعاضديات، كما أن 86 ٪ لا يتوفرون على بطاقة الراميد[6]، كلها مؤشرات تعكس هشاشة الوضعية الاجتماعية والاقتصادية لدى فئة عريضة من المجتمع المغربي. خاصة وأن نسبة الأسر المسجلين بصندوق الضمان الاجتماعي يبلغ 6 ٪ فقط[7].

لقد عرى هذا الوباء هشاشة وضعف التغطية الاجتماعية لفئة عريضة من المغاربة سواء العاملين في القطاع المهيكل أو غير المهيكل أو العاطلين. فالأنظمة الاجتماعية بالمغرب لا تؤطر حالة الطوارئ الصحية ما طرح مجموعة من التساؤلات في بداية الأزمة[8].

مبيان رقم 4: طبيعة القطاعات التي يشتغل فيها المبحوثين

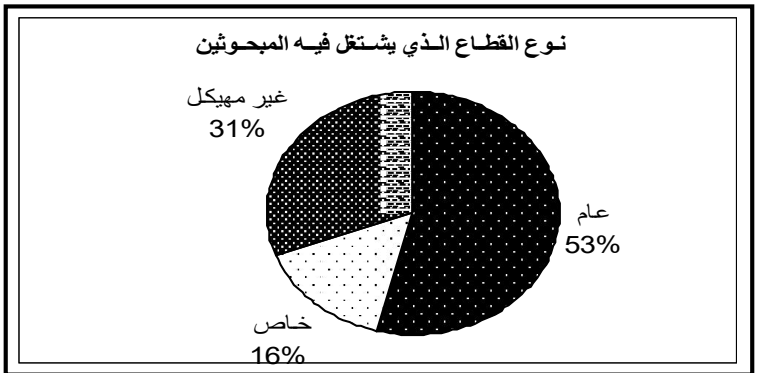

طبيعة القطاعات التي يشتغل فيها المبحوثين

مبيان رقم 5: المهن والوظائف المتأثرة بالتداعيات الاقتصادية للحجر الصحي

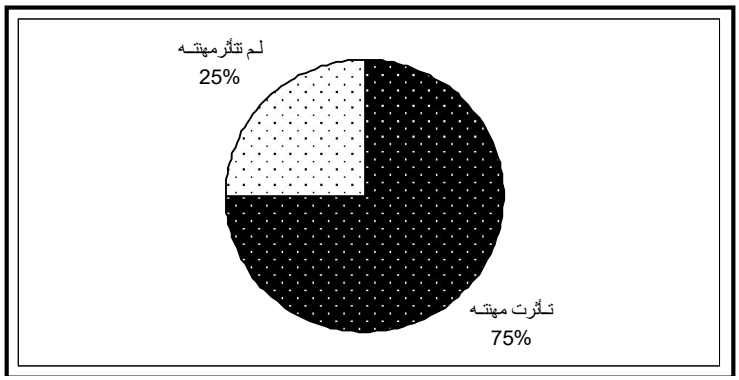

المصدر: البحث الميداني، ماي، 2020.

يبدو أن جائحة كورونا قد أثرت بشكل كبير على جل القطاعات الاقتصادية الحيوية والاستراتيجية سواء بالعالم القروي أو بالمجال الحضري، ويعتبر القطاع التجاري والخدماتي بما فيها القطاعات غير المهيكلة الأكثر تأثرا بقرار الطوارئ الصحية، حيث تأثرت مهنة 75 ٪ من المبحوثين، ولقد عملت الجائحة على تعميق الفوارق السوسيومجالية، إذ ازدادت نسبة الفئة الفقيرة بفقدان الفئة الهشة لمصادر دخلها، بسبب إجراءات الحجر الصحي وفرض حالة الطوارئ الصحية، إذ توقف الكثير من الحرفيين والعمال والتجار عن ممارسة عملهم بصفة مؤقتة أو نهائية. فإذا كانت الفوارق الاجتماعية والمجالية مقلقة قبل جائحة كورونا، فإن زمن الجائحة زاد في تعميقها بشكل صارخ[9].

مبيان رقم 6: نسبة الأشخاص الذين توقف مدخولهم والمستفيدين من الدعم

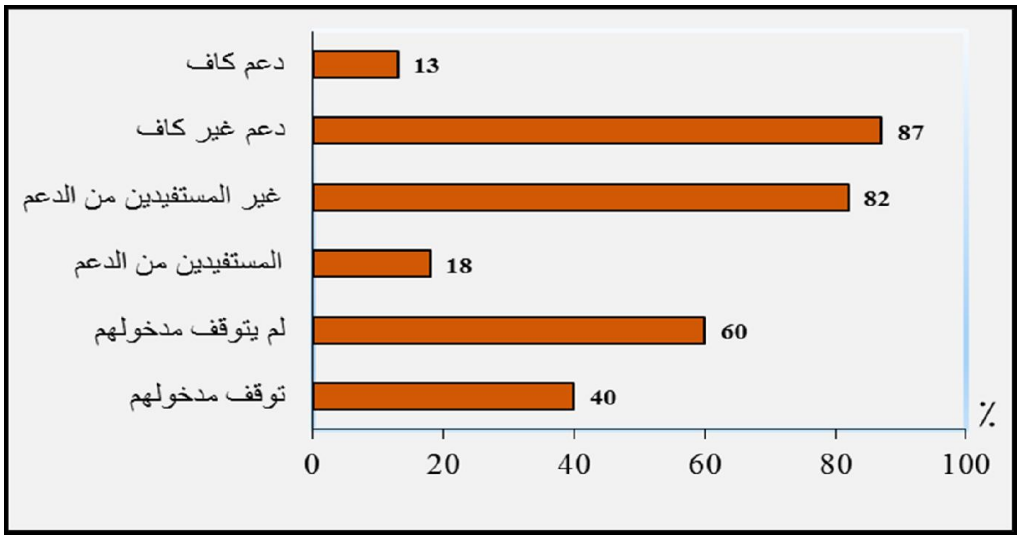

المصدر: البحث الميداني، ماي، 2020.

لقد توقف دخل 40 ٪ من المبحوثين، لكن 82 ٪ لم يستفيدوا من الدعم المخصص للمتضررين من جائحة كورونا، الذي لم يشمل جميع الفئات المهنية والعمرية، حيث لم تستفد من الدعم بعض الفئات كالعازبين والمطلقات والأرامل بالرغم من توقفهم عن العمل في القطاعات غير المهيكلة باعتبارهم ليسوا بأرباب الأسر.

وبالنسبة للمستفيدين من الدعم، فقد أكد 87 ٪ منهم عدم كفاية الدعم الذي توصلوا به حيث يتراوح بين 800 و 1200 درهم، وذلك بفعل سياق شهر رمضان الذي يتسم بتعدد المصاريف في ظل تعدد أفراد الأسرة، إضافة إلى واجبات الكراء وفواتير الماء والكهرباء والهاتف، والأدوية. ويمكن تفسير ذلك بهشاشة القطاعات الاقتصادية التي لم تستطع التصريح بالمستخدمين وتسجيلهم وإدماجهم لضمان تأمينهم الاجتماعي والصحي. ويبرز ذلك أيضا استمرار أزمات السكن والقطاع غير المهيكل والحماية الاجتماعية في المغرب، وحسب المندوبية السامية للتخطيط فإن 34 ٪ من الأسر قد صرحت بعدم توفرها على أي مصدر للدخل بسبب توقف أنشطتها خلال فترة الحجر الصحي[10].

2.2 تداعيات الحجر الصحي على حياة المواطنين

تسبب وباء كورونا في ارتباك وخوف وقلق الأسر المغربية بالرغم من ظهور فيروس كوفيد 19 بالمغرب بشكل متأخر، إذ عمل المغرب على اتخاذ اجراءات وقائية بشكل استباقي من خلال توقيف الدراسة وتبني العمل الإداري عن بعد، ثم فرض الحجر الصحي ومنع التنقل.

مبيان رقم 2 : شعور المبحوثين أثناء تسجيل للحالات الأولى بالمغرب

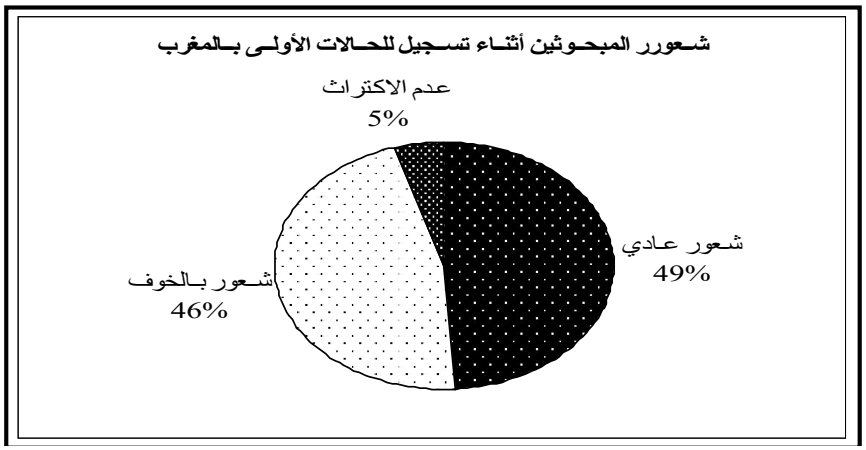

المصدر: البحث الميداني، ماي، 2020.

مبيان رقم 2 : أشكال تعامل المبحوثين مع إجراءات الحجر الصحي

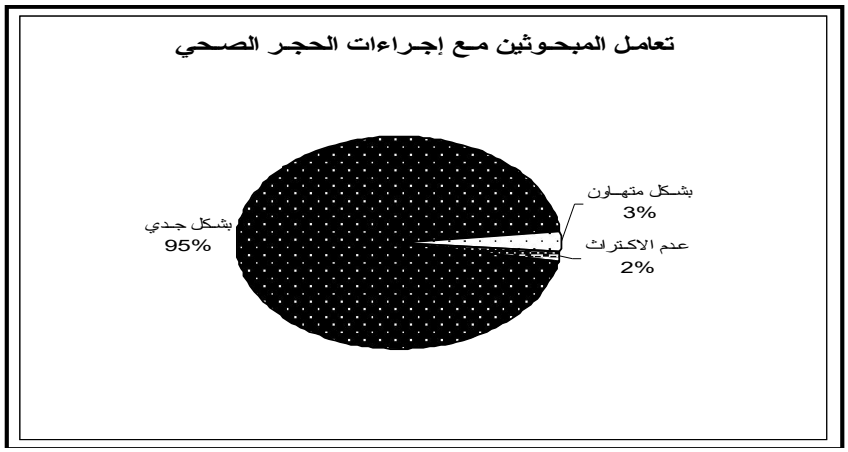

المصدر: البحث الميداني، ماي، 2020.

يتضح أن نفسية المغاربة قد تأثرت أثناء تسجيل الحالات الأولى المصابة بفيروس كوفيد 19، حيث عرفت الأسابيع الأولى من انتشار الجائحة انتشار القلق والخوف واضطراب النوم والملل والاكتئاب[11]. ولقد أحدثت هذه الجائحة وطريقة الإعلان عن الإجراءات المصاحبة لها، خاصة ما تعلق منها بالحجر الصحي، حالة من الصدمة عند الكثير من الأشخاص، وأدى ذلك إلى ظهور مجموعة من الضغوط والأعراض النفسية، مما أحدث خللا في التوازن النفسي والاجتماعي لفئة عريضة من المواطنين. لكن بالمقابل فإن نصف المبحوثين لم يعبروا عن أي قلق وذلك لأن الفيروس لم يصل إلى المغرب إلا بعد مرور أكثر من ثلاثة أشهر من ظهوره بالصين، إضافة إلى الدور الذي لعبه الخطاب الرسمي المطمئن والذي أعاد نوعا من الثقة المفقودة بين المواطن والسلطة. عملت بعض الأسر على تنظيم الوقت وممارسة الأنشطة الرياضية والاقتراب أكثر من العائلة. أما بالنسبة لتعاملهم مع إجراءات الحجر الصحي، فإن 95 ٪ قد تعاملوا بشكل جدي. ويعكس ذلك وعي المغاربة بخطورة الجائحة ومساهمتهم في محاربتها عن طريق الالتزام. ويرجع السبب في ذلك إلى التعبئة الإعلامية التي رافقت ظهور وانتشار الجائحة سواء على المستوى الوطني أو الدولي، هذا بالإضافة إلى إسهامات السلطات العمومية ومنظمات المجتمع المدني في التعريف بالفيروس ومخاطره ثم المساهمة في محاربته.

مبيان رقم 7: مدى فعالية إجراء ات الحجر الصحي

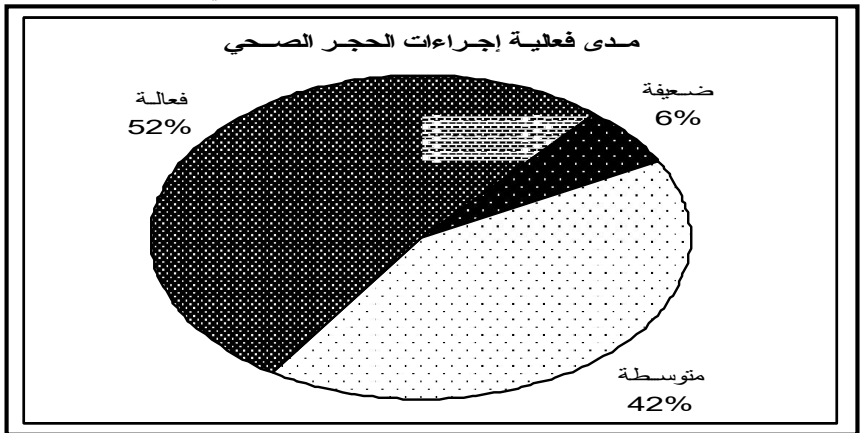

المصدر: البحث الميداني، ماي، 2020.

مبيان رقم 8: مدى التزام المغاربة على تطبيقها

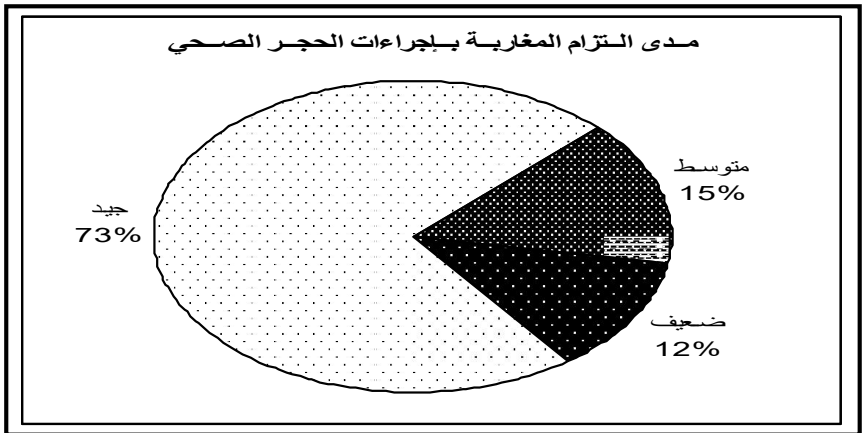

المصدر: البحث الميداني، ماي، 2020.

لقد عبر 52 ٪ عن رضاهم عن إجراءات الحجر الصحي. فالمغرب من بين الدول التي اتخذت تدابير احترازية استباقية لمواجهة مخاطر الجائحة، ويبدو أنه قد تجنب الأسوأ بالمقارنة مع محيطه الإقليمي والدولي. وفيما يخص التزام المغاربة بالتدابير الاحترازية فإن 73 ٪ من الأسر طبقت إجراءات الحجر الصحي بشكل صارم خوفا من نقل العدوى لأسرهم بشكل يتماشى مع التدابير الوقائية المتمثلة في ارتداء الكمامات والحرص على التطهير بانتظام والتقليل من الخروج المتكرر والحفاظ على التباعد الجسدي بين الأشخاص. وحسب تقرير المندوبية السامية للتخطيط فإن 51 ٪ من الأسر لا تتوفر على مواد مطهرة، و 36٪ من هذه الأسر غير قادرة على اقتناء هذه المواد، وهو ما يعكس خطورة الوضع الاقتصادي المزري لفئة عريضة من المجتمع المغربي.

3. مساهمة كوفيد 19 في إعادة تحديد أولويات النموذج التنموي الجديد

1.3 القطاعات الاجتماعية منطلق للنموذج التنموي الجديد

إن تحقيق التنمية المندمجة والشمولية بالمغرب، مطلب عرف مجموعة من الإكراهات المتراكمة منذ فجر الاستقلال، والناتجة عن سياسات عمومية قطاعية أحادية الرؤية، ساهمت إلى حد بعيد في تعميق الاختلالات السوسيواقتصادية والمجالية، وهذا ما أكده العاهل المغربي في خطابه السامي أمام البرلمان بتاريخ 13 أكتوبر 2017 و12 أكتوبر 2018، حيث دعا إلى إعادة النظر في نموذجنا التنموي لمواكبة التطورات التي تعرفها البلاد ومحيطها الإقليمي والعالمي، وفي هذا الصدد كلفت لجنة ملكية لصياغة نموذج تنموي جديد، يلبي تطلعات المغاربة ويهدف إلى اللحاق بالدول الصاعدة، وقد مددت المهلة المخصصة للجنة النموذج التنموي، لستة أشهر إضافية، من أجل أخذ تبعات كورونا بعين الاعتبار. فقد كان يفترض أن تسلم اللجنة تقريرها في يونيو 2020.

نظرا لتزامن إعداد النموذج التنموي الجديد مع انتشار وباء كوفيد 19 وفرض الحجر الصحي، الذي يعد محطة حاسمة أكدت مدى عمق الاختلالات التي تقف أمام تحقيق التنمية المنشودة، كما أدت إلى

التفكير من جديد لإعادة ترتيب الأولويات في رسم سياسة تنموية جديدة ترتكز على القطاعات الاجتماعية، من خلال العمل على تأهيل قطاع الصحة والتعليم والاقتصاد المحلي والرفع من منسوب التضامن الاجتماعي، فقد أكد 38,8% (مبيان رقم 9) من المبحوثين على ضرورة تنظيم الاقتصاد غير المهيكل كأولوية قصوى في صياغة نموذج تنموي جديد، إذ يبلغ عدد أرباب الأسر (المياومين) المشتغلين في هذا القطاع حسب آخر بلاغ صحفي حكومي 4.3 مليون، لم يتوصل 400000 رب أسرة منهم بمستحقاته الزهيدة[12]. فالملايين من وحدات الإنتاج في القطاع غير المنظم لا توفر أي حماية اجتماعية لا لفائدة مستغلي هذه الوحدات ولا لأجرائها، سيما فيما يتعلق بالتقاعد والتعويض عن فقدان الشغل[13]. كما أن نشاط بعض المقاولات في القطاع غير المهيكل يفوت على الدولة الاستفادة من عائدات الضرائب ويساهم في الإثراء غير المشروع وانعدام العدالة الاقتصادية والمنافسة الشريفة مع المقاولات المنضبطة التي تساهم في دفع الضرائب وتوفر الحماية الاجتماعية للأجراء.

مبيان رقم 9: القطاعات ذات الأولوية في صياغة النموذج التنموي الجديد

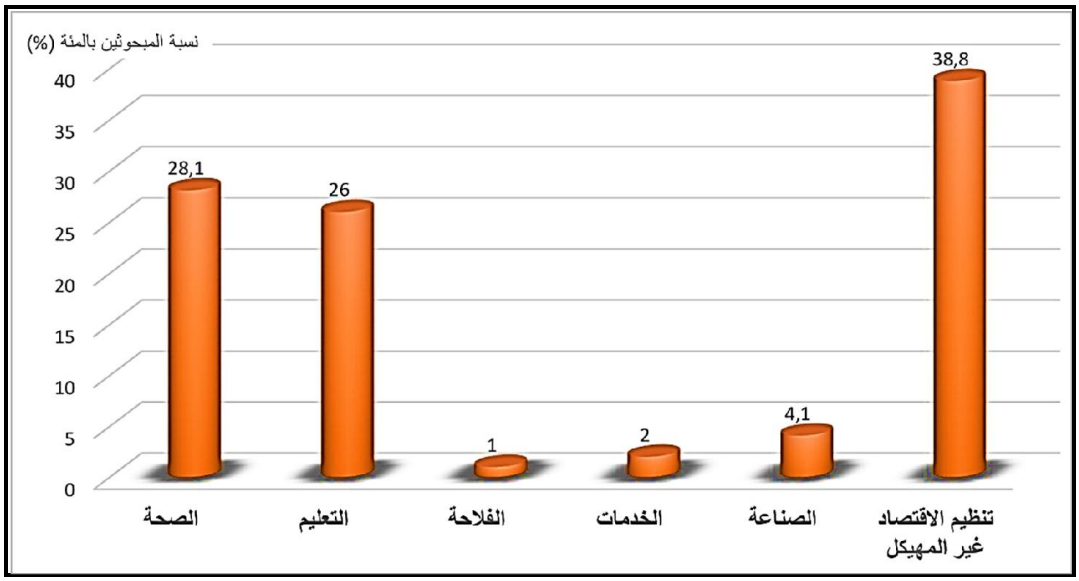

المصدر: البحث الميداني، ماي، 2020.

يتضح من خلال (مبيان رقم 9) أن 28,1% من المبحوثين أشاروا إلى ضرورة إصلاح القطاع الصحي الهش الذي يعاني من العطوبة. فقد بلغت نسبة الساكنة المغربية غير المشمولة بأي نظام من أنظمة التغطية الصحية 38% سنة 2018[14]، حيث سجل معدل التأطير الطبي بها حوالي 7.3 أطباء لكل 10.000 نسمة. وهو معدل يبقى جد منخفض مقارنة مع ما توصي به منظمة الصحة العالمية (16طبيبا لكل 10.000نسمة)، وإلى جانب القطاع الصحي تظهر أهمية التعليم. فقد عبر 26% من المبحوثين على أن نجاح أي نموذج تنموي رهين بمدى قوة ومتانة البحث العلمي، ففي اللحظة التي كانت الدول المتقدمة تتسابق مع الزمن لإيجاد لقاح لفيروس كوفيد 19، كانت معظم الدول المتخلفة تنتظر بكل يأس أن تستغاث من السماء !!. ولعل هذه الجائحة تعطي درسا في ضرورة إيلاء البحث العلمي ما يستحق من ميزانيات مالية قوية، لأن البحث العلمي هو المدخل الاستراتيجي لتقدم الإنسان ورفاهيته، كما أن اعتماد التعليم عن بعد من أجل ضمان الاستمرارية البيداغوجية يعتبر خيارا إيجابيا. وقد كان الرهان الأكبر بالنسبة للوزارة هو تمكين 10 ملايين تلميذ وطالب ومتدرب من مواصلة تحصيلهم الدراسي والأكاديمي وفق نفس التدرج البيداغوجي المقرر في التعليم الحضوري[15]، لكنه مع ذلك أبانت هذه العملية عن فوارق صارخة بين فئة تستفيد، وأخرى أقصاها الفقر والهشاشة، وعدم ملاءمة الوسط لمتابعة الدروس عن بعد خاصة بالمجال القروي. فحوالي 85.4% من الأشخاص المعنيين بالفقر متعدد الأبعاد يعيشون في الوسط القروي [16].

مبيان رقم 10: مدى فعالية التعليم عن بعد أثناء فترة الحجر الصحي

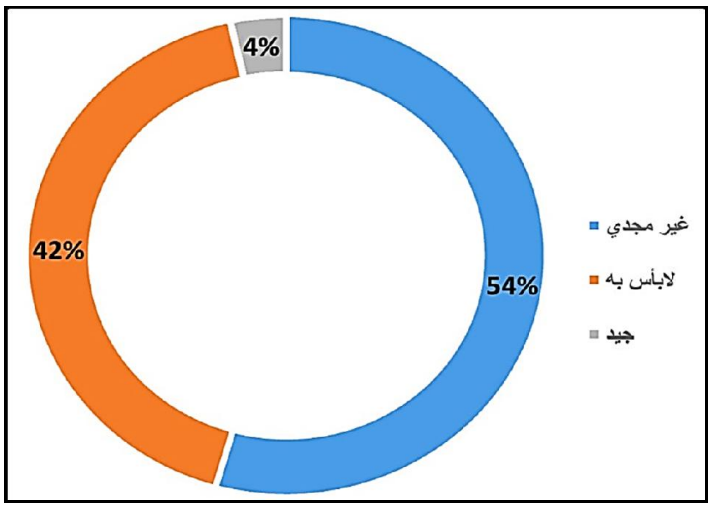

المصدر: البحث الميداني، ماي، 2020.

يلاحظ من خلال (المبيان رقم 10) أن 54% من المبحوثين صرحوا بأن عملية التعليم عن بعد غير مجدية، وهذا راجع بحسب أرائهم إلى عدم توفر معظمهم على الموارد الضرورية من حواسيب ولوحات رقمية، وهواتف ذكية بالإضافة إلى ضعف تغطية شبكة الإنترنت. إلا أن حوالي 42% أكدوا على أن المجهودات التي بذلتها الدولة (Taalimtice، بث الدروس عبر القنوات التلفزية) من أجل ضمان الاستمرارية البيداغوجية لابأس بها نظرا للوضعية الاستثنائية التي تمر منها البلاد، بالإضافة إلى انخراط الأساتذة في إنتاج الموارد والدروس الرقمية وحشدهم لجميع الوسائل الرسمية والشخصية (WhatsApp) التي يتوفرون عليها من أجل إنجاح عملية التعليم عن بعد الذي اتضحت أهميتها اليوم وضرورة إرسائها مستقبلا. فلا يمكن للعملية التربوية أن تبقى كما كان الأمر قبل الثورة الرقمية[17]. ولقد أظهرت الجائحة الدور الريادي للمدرس كعنصر أساسي لا يمكن التخلي عنه في عملية بناء الإنسان، والتي تعتبر الرّكن الأساسي لكل نموذج تنموي غايته خدمة المصالح العليا للأفراد وللمجتمع على حد سواء[18]. فزمن كورونا قد يكون فاتحة دعم مستمر للهشاشة الاجتماعية في المغرب كفاتحة نحو التقدم والتنمية وفاتحة أيضا نحو محاربة التسول والانحرافات الاجتماعية المرتبطة بالبطالة المباشرة والمقنعة[19].

أظهرت جائحة كوفيد 19 على أن القطاعات التي تشكل قوة ومناعة الدولة أمام الأزمات، هي الصحة والأمن والتعليم الذي يعتبر الحجر الأساس لتحقيق تنمية شمولية ومستدامة، بالإضافة إلى ذلك، تشكل هذه الأزمة الصحية مناسبة لإعادة النظر في النموذج الاقتصادي المبني على الفكر الليبرالي والتبعية للخارج، والتوجه نحو تقوية الاقتصاد المحلي لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتقليل من حجم الواردات والرفع من قيمة حجم الصادرات.

2.3 الاقتصاد الاجتماعي والرقمنة من أولويات النموذج التنموي الجديد

أصبح الاهتمام بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني يكتسي أهمية بالغة بعد تنامي سياسة الخوصصة وتنحي الدولة عن دورها النظامي في جل القطاعات الاجتماعية، بحيث لم تعد إرادات الموازنة العامة للدول، حتى المتقدمة منها، قادرة على دعم شبكات الأمن الاجتماعي إزاء تنامي معدلات البطالة والفقر وتدهور موارد الطبقات الضعيفة ماليا وصحيا ومعرفيا، وبالمغرب عرف مفهوم الاقتصاد الاجتماعي و التضامني تطورا ملحوظا بعد تزايد الاهتمام الدولي وتخصيص استراتيجية وطنية للاقتصاد الاجتماعي و التضامني للفترة ما بين 2010 و 2020، لكن نتائج هذه الاستراتيجية لم تحقق الأهداف المرجوة، خاصة فيما يتعلق بالمشاركة في خلق الشغل والمساهمة في الاقتصاد الوطني، ليتم مراجعتها وتعويضها باستراتيجية جديدة وبرنامج عمل للفترة ما بين 2018 و 2028.

فالاقتصاد التضامني أو الاجتماعي، هو مجموع الأنشطة الإنتاجية للسلع والخدمات التي تنتظم في شكل بنيات مهيكَلة ومستقلة (جمعيات، تعاونيات، تعاضديات...) تخضع لتدبير ديمقراطي وتشاركي، ويكون الانخراط فيها حرا. وتتميز هذه الأنشطة عن غيرها بمحورية الغايات الاجتماعية والمجتمعية (التنمية المستدامة، التشغيل، التجارة العادلة، محاربة الفقر والإقصاء...) في مقاصدها، ويكون علاقات التضامن بين الأعضاء، تكتسب صبغة الأولوية على حساب المصلحة الفردية أو الكسب المادي، وفي هذا السياق عبر 83,3% من المبحوثين (مبيان رقم 11) على أن الاهتمام بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني يعتبر من الأولويات التي يجب أن ينبني عليها النموذج التنموي الجديد، لتقليص الفوارق الاجتماعية وتحسين مستوى العيش ومحاولة الحد من التفاوتات المجالية بين الجهات وبين المدن والأرياف.

مبيان رقم 11 : نسبة تطلعات المغاربة بعد جائحة كوفيد 19

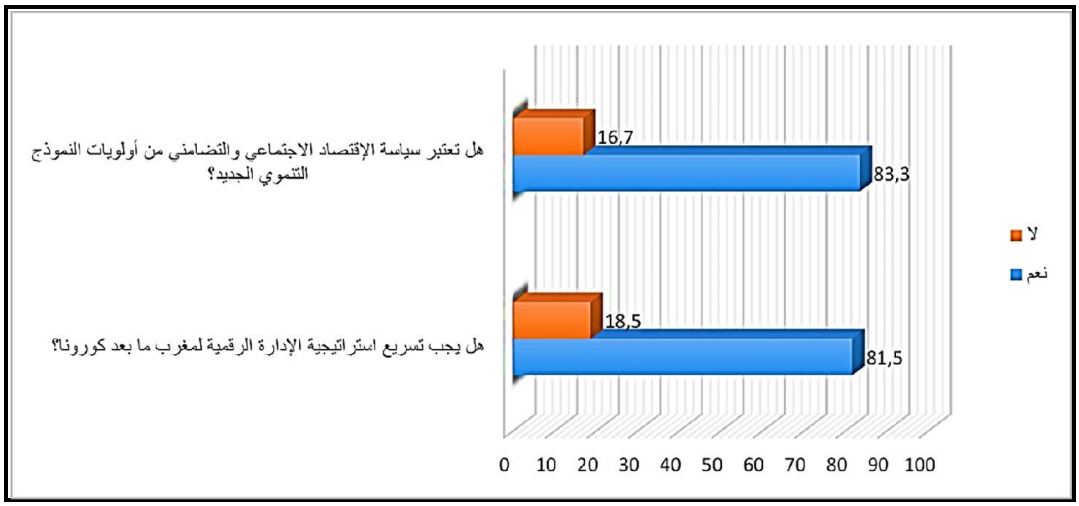

المصدر: البحث الميداني، ماي، 2020.

ويلاحظ من خلال (المبيان رقم 11)، أن 81,5 %من المبحوثين أكدوا على ضرورة تسريع استراتيجية اعتماد الإدارة الرقمية، فقد أظهرت جائحة كوفيد 19 الأهمية القصوى لتوظيف التكنولوجية وخدمات الإنترنت من أجل ضمان استمرارية الخدمات والمرافق. فالإدارة الإلكترونية هي تكنولوجيا أكثر منها إدارة، وتكنولوجيا موجهة للإدارة أكثر منها إدارة موجهة للتكنولوجيا[20]. وبالتالي فهي رؤية هندسية تقوم على إمكانية نمذجة العمليات أو الخدمات المختلفة وتحويلها إلى برمجية تطبيق تمكن من إنجاز تلك العمليات والخدمات بطريقة قياسية وآلية بالاعتماد على قاعدة بيانات مفصلة، وقد ساهم توظيف نظم المعلومات الجغرافية إلى حد بعيد في رصد الانتشار المجالي لبؤر وباء كوفيد 19، وعملية تتبع الأشخاص ناقلي العدوى ومخالطيهم، مما ساعد على الحد من انتشار الوباء، وعليه فإن توظيف التكنولوجيا والتسريع من وتيرة رقمنة

الإدارة مستقبلا أصبح ضرورة ملحة بعد ما تبين أهميتها في ضمان الاستمرارية البيداغوجية عبر تفعيل التعليم عن بعد، وكذلك الاستفادة من الخدمات الإدارية عبر الإنترنت.

لذلك يجب تطوير قاعدة تكنولوجية وبنية تحتية متطورة لصناعة وطنية معتمدة على مزايا الثورة الصناعية الرابعة والرقمنة، والعمل على استثمار الثقافة التضامنية التي أبان عنها المغاربة، لوضع نموذج اقتصادي جديد مبني على التضامن والإنتاج المحلي، وعلى فلاحة مستدامة وخضراء، وعلى تثمين الموروث الثقافي المحلي. كما وجب على النموذج التنموي المنتظر، أن يجعل من العمل الاجتماعي- التطوعي سياسة فعلية قوامها التأسيس لحماية اجتماعية للفئات المهمشة، تضمن لهم الحد الأدنى من العيش الكريم[21]، وينهض بتنمية الفرد ويعزز قدراته في ظل مجتمعٍ مزدهرٍ ومتضامن، يحتل فيه المواطن مكانة مركزية.

4.الخاتمة:

توصلنا من خلال تحليل العناصر المرتبطة بتداعيات وباء كورونا على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للمغاربة إلى الخلاصات التالية:

- ضرورة وضع تقييم أولي لحصيلة نتائج وباء كورونا للاستفادة من الدروس المستخلصة، ولإعادة برمجة وترتيب أولويات بلادنا ضمن النموذج التنموي الجديد؛
- الاستمرار في دعم الفئات الهشة المتضررة جراء انتشار وباء كورونا، ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة؛
- تقوية آليات الإدارة الرقمية و تعميمها على جميع القطاعات، ومسايرة التطور التكنولوجي مع العمل على ضمان مرونة المساطر الإدارية وتسهيل الولوج إلى الخدمات؛
- تأهيل وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني من خلال تشجيع الاقتصاد التضامني والاجتماعي وتنظيم الاقتصاد غير المهيكل، وتشجيع الابتكار ودعم الكفاء ات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني.

5.الهوامش

[1] الشراك أحمد، (2020)، كورونا والخطاب: مقدمات ويوميات (فاس: منشورات مؤسسة مقاربات، ط 1، 2020)، ص: 13.

[2]المندوبية السامية للتخطيط، 2020، "النتائج الرئيسية للبحث الظرفي حول تأثير كوفيد 19 على نشاط المقاولات"، ص: 1.

[3]عطوش هشام، "الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا المستجد وإعادة التموقع الاقتصادي بالمغرب"، جائحة كورونا والمجتمع المغربي: فعالية التدخلات وسؤال المآلات، تنسيق الرحالي ميلود، (منشورات المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، ط 1، 2020)، ص: 7.

[4]بلاغ وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، بتاريخ 12 ماي 2020 المتعلق بالمرحلة الثانية لدعم الأسر العاملة بالقطاع غير المهيكل.

[5]بولوح ابراهيم، "أزمة كوفيد 19 والمجتمع: قراءة في بعض ملامح الثابت والمنبعث"، جائحة كورونا والمجتمع المغربي: فعالية التدخلات وسؤال المآلات، تنسيق الرحالي ميلود، (منشورات المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، ط 1، 2020)، ص: 101.

6المندوبية السامية للتخطيط، 2020، "النتائج الرئيسية لخريطة الفقر المتعدد الأبعاد لسنة 2014: المشهد الترابي والدينامية"، ص: 14.

[7]بطاقة للاستفادة من التغطية الصحية خاصة بالفئات الهشة في إطار نظام للمساعدة الطبية

[8]الحنين الحسين، "الحماية الاجتماعية بالمغرب وأزمة كورونا"، جائحة كورونا والمجتمع المغربي: فعالية التدخلات وسؤال المآلات، تنسيق الرحالي ميلود، (منشورات المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، ط 1، 2020)، ص: 178.

[9]اربوح امحمد، "التفاوتات الاجتماعية والمجالية زمن الجائحة: انكشاف كامل وتعميق صارخ"، جائحة كورونا والمجتمع المغربي: فعالية التدخلات وسؤال المآلات، تنسيق الرحالي ميلود، (منشورات المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، ط 1، 2020)، ص: 166.

10المندوبية السامية للتخطيط، 2020، "بحث حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر"، ص: 7.

11المرجع نفسه، ص: 27.

12بلاغ وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، بتاريخ 12 ماي 2020 المتعلق بالمرحلة الثانية لدعم الأسر العاملة بالقطاع غير المهيكل.

13المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2020، "النموذج التنموي الجديد: مساهمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي"، ص: 90.

14المرجع نفسه، ص: 54.

15الشراك أحمد، (2020)، مرجع سابق، ص: 52.

16 المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2020، مرجع سابق، ص: 54.

17اوريد حسن، من أجل ثورة ثقافية بالمغرب، (الدار البيضاء، المطبعة النجاح الجديدة، 2018)، ص: 65.

18المصطفى الشكدالي، "جائحة كورونا و البحث عن النموذج التنموي الجديد بالمغرب، الإدراك الاجتماعي المعطوب"، في(10/06/2020):https://ahdath.info/586157

[19] الشراك أحمد، مرجع سابق، ص: 172.

[20] نجم عبود نجم، "الإدارة والمعرفة الإلكترونية، الإستراتيجية، الوظائف، المجالات"، (بيروت، مطبعة رشاد برس، الطبعة العربية، 2017)، ص: 143.

[21] المصطفى الشكدالي، مرجع سابق، في:(10/06/2020) https://ahdath.info/586157

6.قائمة المراجع

- اربوح امحمد، "التفاوتات الاجتماعية والمجالية زمن الجائحة: انكشاف كامل وتعميق صارخ"، في: جائحة كورونا والمجتمع المغربي: فعالية التدخلات وسؤال المآلات، تنسيق الرحالي ميلود، منشورات المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، ط 1، 2020.
- الحنين الحسين، "الحماية الاجتماعية بالمغرب وأزمة كورونا"، في: جائحة كورونا والمجتمع المغربي: فعالية التدخلات وسؤال المآلات، تنسيق الرحالي ميلود، منشورات المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، ط 1، 2020.
- الشراك أحمد، كورونا والخطاب: مقدمات ويوميات، منشورات مؤسسة مقاربات، ط 1، 2020.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، النموذج التنموي الجديد: مساهمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2019.
- المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، المرحلة الثانية لدعم الأسر العاملة بالقطاع غير المهيكل، بلاغ صحفي، بتاريخ 12 / 05 / 2020.
- المندوبية السامية للتخطيط، النتائج الرئيسية لخريطة الفقر المتعدد الأبعاد لسنة 2014: المشهد الترابي والدينامية، 2020.
- اوريد حسن، من أجل ثورة ثقافية بالمغرب، الدار البيضاء :مطبعة النجاح الجديدة، ط 1، 2018.
- تقرير لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب، أكتوبر 2019.
- بولوح ابراهيم، "أزمة كوفيد 19 والمجتمع: قراءة في بعض ملامح الثابت والمنبعث"، في: جائحة كورونا والمجتمع المغربي: فعالية التدخلات وسؤال المآلات، تنسيق الرحالي ميلود، منشورات المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، ط 1، 2020.
- جواب السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي على سؤال محوري حول حصيلة تجربة التعليم عن بعد وأفاق استكمال السنة الدراسية، مجلس المستشارين، الثلاثاء 12 ماي 2020
- عطوش هشام، "الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا المستجد وإعادة التموقع الاقتصادي بالمغرب"، في: جائحة كورونا والمجتمع المغربي: فعالية التدخلات وسؤال المآلات، تنسيق الرحالي ميلود، منشورات المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، ط 1، 2020.

- نجم عبود نجم، الإدارة والمعرفة الإلكترونية، الإستراتيجية، الوظائف، المجالات، بيروت: مطبعة رشاد برس، الطبعة العربية، 2017.
- وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، أشغال الندوة الموضوعاتية حول "الفوارق المجالية وتحديات التضامن بين الجهات"، مقر جهة الدار البيضاء سطات بتاريخ 3 يوليوز 2019.
- https://ahdath.info/586157